

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة السادسة والعشرون
فيينا، ٧-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
حشد الموارد المالية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثامنة والثلاثون
فيينا، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
البند ٢ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت
حشد الموارد المالية

حشد الموارد المالية

تقرير من المدير العام

هذا التقرير مقدّم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً مستمراً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وهو يفيد عن الأولويات المواضيعية وعن التقدم المحرز في إقامة الشراكات وحشد الموارد المالية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	مقدمة.....
٢	٦-٤	أولاً- الاستناد إلى الأولويات المواضيعية الثلاث.....
٤	٧	ثانياً- التقدم المحرز في حشد الأموال.....
٤	١٠-٨	ثالثاً- التطورات البرنامجية الرئيسية.....
٦	١٣-١١	رابعاً- الاعتبارات الرئيسية في وضع برامج فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.....
٦	١٤	خامساً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه.....

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



مقدمة

١- هذا التقرير مقدّم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً مستمراً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وقدم هذا التقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى المجلس عن طريق اللجنة. وينبغي النظر فيه مقترناً بالتقرير السنوي لليونيدو، ٢٠٠٩، الذي يتضمن الفصل الأول-جيم منه معلومات عن حشد الموارد المالية لتلك السنة.

٢- ونظراً لمحدودية الأموال المتاحة لتمويل أنشطة التعاون التقني من ميزانية اليونيدو العادية، على النحو المحدد في الدستور، فلا بد من حشد أموال من خارج الميزانية من أجل تنفيذ خدمات اليونيدو. وكما هو مبين في التقرير السنوي ٢٠٠٩، استمر خلال العام التزايد في كم الأموال المحشودة من خارج الميزانية زيادة سريعة، لتبلغ ٤, ١٨٣ مليون دولار (تشمل مدفوعات مستحقة بموجب اتفاقات موقعة ومساهمات إضافية قابلة للبرمجة)، وهذا أكبر كم تحققه المنظمة حتى الآن.

٣- وكما أشير في السنوات السابقة، فقد بدأت الاستثمارات المتعلقة بتطوير حافظة مشاريع بمولها مرفق البيئة العالمية تعود بنتائج إيجابية مع بلوغ القيمة الصافية للمشاريع الموافق عليها أعلى مستوى لها إذ تجاوزت ٤٣ مليون دولار، مما ساعد على تعويض التذبذب في التمويل المقدم في إطار بروتوكول مونتريال. أما التمويل المقدم من الدول الأعضاء عن طريق المساهمات في صندوق التنمية الصناعية وآلية الصناديق الاستثمارية وعن طريق ما يسمى بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، ولا سيما في حالات ما بعد الأزمات، فقد حافظ على مستواه المرتفع الذي وصله في عام ٢٠٠٨، وهو حوالي ١١٥ مليون دولار (بما في ذلك الأقساط الآجلة المدفوعة بموجب اتفاقات موقعة). وما زالت المفوضية الأوروبية أكبر جهة مانحة منفردة في هذه الفئة.

أولاً- الاستناد إلى الأولويات المواضيعية الثلاث

٤- يمثل الأداء القوي في حشد موارد جديدة من أجل برامج اليونيدو دليلاً واضحاً على أن مواصلة التركيز على الأولويات المواضيعية الثلاث والاستمرار في تعزيز قدرات المنظمة في هذه المجالات يؤدي إلى زيادة الإقرار بقوتها وبميزاتها النسبية. وتتجاوب جميع هذه الأولويات المواضيعية مع الأهداف الإنمائية الرئيسية للمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد نجحت اليونيدو، بتركيزها العام على الصناعة باعتبارها قطاعاً إنتاجياً رئيسياً في تطوير الاقتصادات،

في تحقيق تجاوب واضح مركز مع هذه الأهداف التي تتمتع فيها بمميزات نسبية. وهذا أدى بدوره إلى ازدياد اهتمام الجهات المانحة بالتعاون مع اليونيدو. وهذه المواضيع الثلاثة هي:

(أ) **الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية:** ويعالج هذا الموضوع بشكل مباشر هدف الحد من الفقر وهو أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية، ويشمل تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة والصغرى؛ وتطوير تجمعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ والتنمية الريفية؛ والصناعات القائمة على الزراعة؛ ودور المرأة في التنمية، كما يشمل مسألة "توفير الطاقة للقراء" من خلال برنامج "تسخير الطاقة الريفية من أجل الإنتاج".

(ب) **بناء القدرات التجارية:** يتألف هذا الموضوع ذو الأولوية، الذي استهل عام ٢٠٠٢ في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتمويل التنمية، من مزيج من أنشطة بناء البنية التحتية التقنية التي تحتاج إليها البلدان من أجل المشاركة في التجارة الدولية وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية (المواصفات والنوعية والاعتماد والتصديق) وأنشطة تعزيز أداء القطاعات التصديرية الأساسية بما يؤدي إلى توسيع قدراتها في مجالي الإمداد والتصدير.

(ج) **البيئة والطاقة:** فيما يتعلق بالطاقة، توجه اليونيدو اهتمامها نحو مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الصناعية على السواء. ويتألف برنامج البيئة في معظمه من البرامج الممولة في إطار بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية (التي تُعنى في المقام الأول بالملوثات العضوية العصبية التحلل والمياه وتغير المناخ)، ومن برنامج كفاءة الموارد والإنتاج الأنظف الممول من البلدان المانحة والذي تشترك اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) في تنسيقه.

٥- وفيما يتعلق بحالات ما بعد الأزمات، تشارك اليونيدو عادةً في معالجة هذه الحالات في إطار البرامج المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة ولكن مشاركتها تبقى ضمن الإطار العام للمواضيع الثلاثة المذكورة أعلاه.

٦- وستواصل المنظمة تركيزها على هذه المجالات المواضيعية ذات الأولوية الثلاثة وستستمر في تقوية قدراتها وموقعها فيها. وستواصل أيضاً إقامة الشراكات مع منظمات لها ولايات ومهارات مكتملة. وستسعى بالمثل إلى اكتساب خبرات تضاف إلى خبراتها وأدواتها اللازمة بهدف مواصلة تحسين الخدمات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء وزيادة النتائج المحققة. وبفضل زيادة الوضوح في هذه المجالات، يتوقع أن تتواصل زيادة التبرعات من مختلف الجهات المانحة ومن مصادر أخرى.

ثانياً- التقدم المحرز في حشد الأموال

٧- مثلما ذكر آنفاً، أُحرز تقدم كبير في عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بالحالة العامة لتمويل برامج اليونيدو ومشاريعها. ولم يقتصر الأمر على حشد أموال في عام ٢٠٠٩ أكثر من العام السابق عليه، بل ارتفع عدد الجهات المانحة التي ساهمت بمبالغ كبيرة إلى حد لم يسبق له مثيل، فأصبح الآن عدد الحكومات والجهات المانحة الأخرى التي تقدم مساهمات تتجاوز مليون دولار ١٦ حكومة وجهة مانحة. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة السريعة في حجم المبالغ المقدمة مما يسمى بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، التي كانت تستخدم في بداية الأمر في حالات ما بعد الأزمات وباتت الآن تستخدم أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي التمويل الأساسي للبرامج الرائدة المنفذة في بلدان معينة في إطار "أمم متحدة واحدة"، أصبحت توفر قنوات إضافية لتمويل التعاون التقني لليونيدو. ففي عام ٢٠٠٩، تلقت اليونيدو أكثر من ٢٢ مليون دولار من تلك الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين على شكل مساهمات في برامج مشتركة. وعند إضافة الزيادة في التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية وتواصل التمويل في إطار بروتوكول مونتريال، يصبح لدى برامج اليونيدو قاعدة تمويل أكثر تنوعاً إلى حد بعيد.

ثالثاً- التطورات البرنامجية الرئيسية

٨- يوفر التمويل من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين مصدراً إضافياً هاماً لتمويل الأولوية المواضيعية "الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية"، إذ إن معظم التمويل المقدم في إطار البرامج المشتركة يتعلق بهذه الأنشطة. ومن المتوقع أن يحافظ التمويل على مستواه الحالي في السنوات القادمة. ويتوقع لمبادرة اليونيدو الجديدة المتعلقة بوضع برامج شاملة لعدد مختار من أقل البلدان نمواً تهدف إلى تنمية قطاع الأعمال التجارية الزراعية، بالتعاون الوثيق مع منظمات أخرى منها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أن ترفع أكثر من مستوى تمويل هذه الأولوية المواضيعية. وتزايد أهمية هذا الأمر إذ إن موضوعي الأمن الغذائي والإمدادات الغذائية العالمية لا يزالان يمثلان شاغلين رئيسيين للدول الأعضاء. وسيسهل الصندوق الاستثماري، المنشأ بموجب المقرر م ع-١٣/م-١٥ والهادف إلى تمويل أنشطة إضافية لزيادة الأمن الغذائي عبر تعزيز الأعمال التجارية والصناعية الزراعية، من وضع برامج لعرضها على دوائر المانحين للحصول على تمويل لها.

٩- وفيما يتعلق بالأولوية المواضيعية لبناء القدرات التجارية، لا تزال المفاوضات الأوروبية هي الجهة المانحة الرئيسية على الرغم من أن عدة بلدان مانحة أخرى تقدم مساهمات كبيرة في إطار هذا الموضوع. وكما أشير في العام الماضي، فقد وضعت عدة برامج ضخمة ويتوقع أن توافق المفاوضات الأوروبية على بعض البرامج الأخرى في عام ٢٠١٠. ويتمثل أحد التحديات المتصلة بالحصول على تمويل من المفاوضات الأوروبية في اشتراط مشاركة طرف ثالث في تمويل المشاريع، سواء كان هذا الطرف اليونيدو أو جهة مانحة أخرى. ومع أن هذا الاشتراط قد ألغى بالنسبة للبلدان الأفريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادئ، إلا أنه ما زال مطبقاً على البلدان الأخرى. وتنتظر اليونيدو بعين التقدير إلى موافقة إحدى البلدان المانحة (الترويج) على المشاركة في تقديم التمويل اللازم من أجل مشروع ضخم أقر مؤخراً، وهو ينفذ في بنغلاديش ويموله الاتحاد الأوروبي. وتُشجع الجهات المانحة الأخرى على تقديم مساهمات مماثلة. ولا يزال السعي جارياً للحصول على تمويل من أجل إقامة عدة برامج رائدة مشتركة بين وكالات متعددة لصالح أقل البلدان نمواً ضمن الإطار المتكامل المعزز.

١٠- وبخصوص الأولوية المواضيعية المتعلقة بموضوع "البيئة والطاقة"، لا يزال المصدران الرئيسيان لتمويل أنشطة اليونيدو هما الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية. وحصلت اليونيدو في عام ٢٠٠٩ مرة أخرى على أعلى درجة فيما بين الوكالات المنفذة بناء على مؤشرات الأداء الكمي. وقد يساعد ذلك مستقبلاً في زيادة الاستفادة أيضاً من النافذة المتعددة الأطراف الخاصة ببروتوكول مونتريال. وقد أعدت اليونيدو حافظة مشاريع ضخمة لتمويلها من مرفق البيئة العالمية، ولا سيما في مجالات الملوثات العضوية العنصرية التحلل والطاقة/تغير المناخ. وبلغ مستوى موافقات مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠٠٩ مستوى قياسياً. ومن التحديات المستمرة اشتراط المشاركة في تمويل كلا من مرحلة وضع المشروع، وفي حالات كثيرة، تنفيذ المشروع الرئيسي. وفي هذا الصدد، يمكن للصندوق الاستثماري للطاقة المتجددة، المنشأ بموجب المقرر م ع-١٣/م-١٥، أن يقدم المساعدة في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة على الأقل. ومن المهم تقديم مساهمات إضافية إلى هذا الصندوق الاستثماري لتهيئاً لليونيدو القدرة الكاملة على توفير التمويل من مرفق البيئة العالمية. ولا يزال تمويل برنامج الإنتاج الأنظف والأكثر كفاءة من حيث استهلاك الموارد المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتمد على بضعة جهات مانحة فردية. ويتزايد استعمال شبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في الترويج لبرامج محددة في مجال الطاقة/تغير المناخ وبرامج بيئية وتنفيذها. واجتذاب المزيد من الجهات المانحة وتدريب

تمويل إضافي من أجل هذه الأنشطة إنما سيمكّن الشبكة من زيادة فعاليتها في دعم الدول الأعضاء لتحقيق أهدافها المتعلقة بتغيير المناخ والبيئة.

رابعاً- الاعتبارات الرئيسية في وضع برامج فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

١١- فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيتواصل إيلاء الأولوية لوضع البرامج وتخصيص الأموال المتاحة للمنظمة للمجالات التالية: (أ) البرامج المتكاملة المركزة على المواضيع ذات الأولوية المذكورة آنفاً؛ (ب) المشاركة في البرامج المشتركة، ولا سيما في البلدان التي يقتضي فيها اتباع النهج "أمم متحدة واحدة" تحقيق التكامل بين الأنشطة على نطاق منظمة الأمم المتحدة ككل، وكذلك في الأنشطة الأخرى المشتركة بين الوكالات؛ (ج) البرامج المواضيعية الإقليمية ودون الإقليمية المنفذة في إطار المواضيع ذات الأولوية؛ (د) المشاريع ذات الأولوية القائمة بذاتها في البلدان التي لا يجري فيها تنفيذ برامج متكاملة.

١٢- ومن المتوقع، فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية، أن يكون الطلب على الدعم من اليونيدو أكبر ما يكون في مجال الأنشطة الزراعية/الغذائية والأنشطة التجارية الزراعية، والطاقة المتجددة والأنشطة ذات الصلة، إضافة إلى بناء القدرات التجارية على المستويين القطري ودون الإقليمي.

١٣- أما من حيث التوزيع الجغرافي، فسيستمر إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً ولأفريقيا.

خامساً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

١٤- لعلّ اللجنة تودّ أن تنظر في أن توصي المجلس باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إنّ مجلس التنمية الصناعية:

"(أ) يحيط علماً بالمعلومات المقدّمة في الوثيقة IDB.38/8-PBC.26/8؛

"(ب) يقرّر تخويل المدير العام سلطة الموافقة على تمويل المشاريع في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وفقاً للأولويات المحدّدة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٠-٢٠١٣ (IDB.35/8/Add.1)؛

"(ج) يشجّع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها إلى اليونيدو؛

"(د) يشجّع أيضا جميع الجهات المانحة على النظر في التبرع بأموال قابلة للبرمجة، خصوصا لتمكين اليونيدو من وضع البرامج المتكاملة والمبادرات البرنامجية الأخرى وتنفيذها بصورة منسّقة وتحقيق ما يتوخّاه مفهوم البرامج المتكاملة من تضافر وزيادة في التأثير؛

"(هـ) يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في التبرع إلى اليونيدو لتمكينها من التعاون مع مصادر التمويل التي تطلب المشاركة في التمويل، إمّا بالمساهمة في الصناديق الاستثمارية المخصّصة لذلك وإمّا بالتمويل المخصّص الغرض على المستوى القطري أو العالمي؛

"(و) يشجّع كذلك حكومات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بدور فعّال في مشاطرة اليونيدو مسؤولية حشد الأموال للبرامج المعدّة على نحو مشترك وغيرها من الأنشطة ذات الأولوية العالية، ويشجعها تحديداً على المساعدة على استبانة الأموال المتاحة على الصعيد القطري وسبل الوصول إليها، بما في ذلك ترتيبات تقاسم التكاليف، والأموال المقدّمة من الجهات المانحة الثنائية والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وسائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛

"(ز) يوصي الدول الأعضاء بشدة بأن تتعاون مع اليونيدو وتدعمها في جهودها الرامية إلى صوغ وترويج برامجها ومبادراتها في السياق الإنمائي الدولي، وخاصة من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من منتديات التحاور، بغية كفالة التعريف الجيد بهذه المبادرات والاعتراف بوثاقة صلتها بالأهداف الإنمائية الدولية وإتاحة الموارد اللازمة لها."